جمهورية العراق ديوان الوقف الشيعي

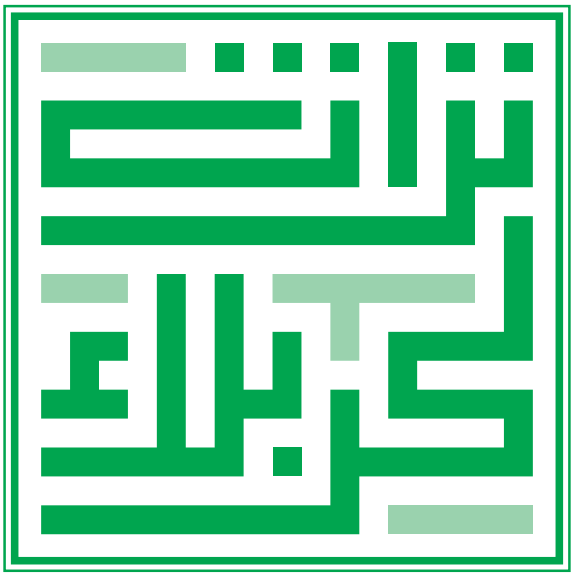

مجلة فصلية محكمة

تعنى بالتراث الكربلائي

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معتمدة لأغراض الترقية العلمية

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة الثالثة/ المجلّد الثالث/ العدد الثالث

شهر ذي الحجة المعظم ١٤٣٧هـ/ ايلول ٢٠١٦م

دور كربلاء في التمثيل النيابي في مجلس المبعوثان العثماني.. النائب عبدالمهدي الحافظ انموذجاً (١٨٧٧-١٩١٦م)

The Role of Karbala in the Parliamentary Representation in the Ottoman Council of Representatives in (1877-1916)

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري

جامعة القادسية

كلية التربية

قسم التاريخ

Assist. Prof. Sami Nadhim Hussain Al-Mansouri (PhD)

University of Qadisiyya

College of Education

Dept.of History

ndr.sami@yahoo.com

الملخص

تناول هذا البحث دراسة التمثيل النيابي لشيعة العراق في مجلس «**المبعوثان**» (النواب) العثماني ١٨٧٧ – ١٩١٦م. كما سلط البحث الضوء على التجربة البرلمانية في الدولة العثمانية، إذْ قام العثمانيون في هذه المدة بإجراء الانتخابات البرلمانية خمس مرات، الأولى والثانية كانتا في عام ١٨٧٧م بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم. لم تطل الحياة النيابية كثيراً، حيث لم تزد عن ١١ شهرًا من تاريخ انعقاده، أصدر بعدها السلطان عبد الحميد قراراً بتعطيل المجلس في عام ١٨٧٨م، واستمر هذا التعطيل زهاء ٣٠ عاماً لم تُفتح خلالها قاعة البرلمان مرة واحدة، حتى عام ١٩٠٨م حينما أصدر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني قراراً بإعادة العمل بالدستور، وإعادة الحياة النيابية. وبعد الانقلاب الذي قادته جماعة الاتحاد والترقي، جرت ثلاثة انتخابات في عام ١٩٠٨م، وفي عام ١٩١٢م، وفي عام ١٩١٤م، وعلى هذا الأساس تألّف البحث من ثلاثة محاور تناول المحور الأول القانون الأساسي العثماني وأهم المواد القانونية ذات العلاقة بالانتخابات النيابية. أما المحور الثاني فسلط الضوء على انتخابات مجلس «المبعوثان» وتمثيل الولايات العراقية الثلاث (بغداد والبصرة والموصل)، بينما تناول المحور الثالث الانتخابات البرلمانية الثلاثة في لواء كربلاء واهم المرشحين الذين فازوا في تلك الانتخابات. وقد اتسمت سياسة الدولة العثمانية تجاه أكبر مكونات الشعب العراقي وهم الشيعة بالتمييز الطائفي في كل المجالات السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية. وليس هذا فحسب بل عملت على محاربة انتشار التشيع في

مناطق العراق ، وخير دليل على التهميش العثماني لشيعة العراق، أنه من مجموع (٨٠) مقعداً برلمانياً لولايات العراق في مجلس «المبعوثان» العثماني بين عامي ١٨٧٧ – ١٩١٤م، لم يكن للشيعة سوى (مقعدين) شغلهما نائب واحد في دورتين مختلفتين لعام ١٩٠٨م و١٩١٤م، وكان ذلك النائب هو عبد المهدي الحافظ.

Abstract

This research studies the parliamentary representation of the Iraqi Shia in the Ottoman Council of Representatives in the period (1877-1916). It highlights the parliamentary experience in the Ottoman State. The Ottomans made five parliamentary elections, the first and the second of which happened in 1877 after the Sultan Abdul-Hamid the Second ruled the State.

However, that parliamentary experience did not last too much; only for 11 months because of the dissolving of the Council in 1878 for about 30 years by the Sultan Abdul-Hamid the Second. It was until 1908 that the Council resumed its parliamentary work. After the Coup of the Union and Progress Committee, three elections were made; in 1908, 1912, and 1914.

Accordingly, this research is divided into three sections. The first is devoted to the basic Ottoman law and the most significant legal articles and terms related to parliamentary elections. The second is saved for the elections of the Council and the representation of the three Iraqi districts (Baghdad, Mousl, and Basra). The third section is limited to the three elections which were made and those who won in (Karbala) district.

The policy of The Ottoman State was characterized by sectarian discrimination toward the largest sect in Iraq, Shia, in all political, administrative, cultural, and educational fields. In addition, that State also combated Shiism in all parts of Iraq. The clearest example of such discrimination was the number of the Shia benches in the Council, only 2 out of 80 benches were allocated and occupied by one representative in two different parliamentary sessions, 1908 and 1914. That one representative was called (Abdul Mahdi Al-Hafidh).

المقدمة

تطرق هذا البحث إلى دراسة التمثيل النيابي لشيعة العراق في مجلس «المبعوثان» (النواب) العثماني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين الميلادي. كما سلط البحث الضوء على التجربة البرلمانية في الدولة العثمانية، إذْ قام العثمانيون في هذه المدة بإجراء الانتخابات البرلمانية خمس مرات، الأولى والثانية كانتا في عام ١٨٧٧م بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم. وبعد إعادة العمل بالدستور العثماني بعد الانقلاب الذي قادته جماعة الاتحاد والترقي، جرت ثلاثة انتخابات في عام ١٩٠٨م، وفي عام ١٩١٢م، وفي عام ١٩١٤م.

وتطرق البحث إلى المواد القانونية الدستورية المتعلقة بإجراء الانتخابات، وتوزيع المقاعد البرلمانية على مكونات المجتمع العراقي آنذاك، وكان العراق يتشكل إدارياً من ثلاث ولايات عثمانية هي بغداد والبصرة والموصل ولكل من هذه الولايات مقاعدها البرلمانية الخاصة. وقد تمثلت أغلب مكونات المجتمع العراقي في مجلس «المبعوثان»، وكان من أهم تلك المكونات هم المسلمون الشيعة الذين كانوا ولا زالوا يشكلون الأغلبية من سكان الولايات العراقية، وعلى الرغم من تلك الأغلبية إلا أن تمثليهم في مجلس «المبعوثان» العثماني كان هامشياً ولا يمثل عددهم الحقيقي، إذ تمثلوا بنائب واحد هو عبد المهدي الحافظ عن لواء كربلاء وكان ذلك في دورتين انتخابيتين من مجموع خمس دورات انتخابية، وهما دورة عام ١٩٠٨م، ودورة عام ١٩١٤م. وقد وضح البحث دور النائب عبد المهدي الحافظ في مجلس «المبعوثان» ومواقفه

من مختلف القضايا التي ناقشها المجلس آنذاك.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة كانت في مقدمتها المصادر العثمانية الأصيلة وفي مقدمتها الوثائق المنشورة وغير المنشورة ومنها محاضر مجلس «المبعوثان»، والصحيفة الرسمية العثمانية (تقويم وقايع) التي نشرت وقائع جلسات مجلس «المبعوثان» العثماني، فضلاً عن مصادر أخرى متنوعة كما موضح في قائمة المصادر

المحور الأول: القانون الأساسي.

في الوقت الذي ذاع فيه مرض السلطان العثماني مراد الخامس[١] كان مدحت باشا[٢] يدرس القوانين والنظم الغربية حتى تمكن من إعداد القانون الأساسي (الدستور) بشكل جاهز[٣].

وبعد أن فشلت كل المحاولات في استشفاء السلطان مراد لم يبق أمام المسؤولين العثمانيين مناص من خلعه[٤]، لكن مدحت باشا وزملاءه رأوا أن يأخذوا المواثيق على السلطان الجديد قبل مبايعته فقرروا أن يذهب مدحت باشا إلى الأمير عبد الحميد[٥] ويستطلعه عن رأيه في الإصلاح الذي كاد أن يتم تطبيقه من قانون أساسي وغيره، فإذا وجدوا مخالفته لهم في ذلك عرضوا عرش السلطنة على أخيه مُحمّد رشاد الذي سبق أخذ موافقته، وكان من بين الشروط التي عرضوها على الأمير عبد الحميد أن يعلن الدستور حالاً بعد اعتلائه العرش، فأجاب الأمير مطالبهم ووعد بأن يوسع النظام الدستوري أكثر مما يطلبون[٦]، عاد مدحت باشا بموافقة الأمير عبد الحميد على إعلان القانون الأساسي، فاجتمع الوكلاء (الوزراء) واستقر رأيهم في ٣ آب ١٨٧٦م على المبايعة باسم السلطان عبد الحميد الثاني، وتمت مبايعته في سراي بشكطاش في يوم ٦ أيلول ١٨٧٦م[٧].

كان هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، واعتقد دعاته بأن شفاء أمراض الدولة العثمانية لا يتم إلا عن هذا الطريق، وأن إعلان القانون الأساسي سيكون رداً قوياً على الدول الأوربية التي كانت تطلب وبإلحاح إصلاح الأوضاع في الدولة العثمانية[٨].

أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرماناً بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا ضمت ثمانية وعشرين عضواً[٩]، وتألفت من عشرة علماء دين، وستة عشر مدنياً، واثنين من العسكريين[١٠]، وكان ممثلو الطوائف الدينية غير المسلمة في تلك اللجنة كلاً من جاميح أوهانيس أفندي وأوريان أفندي[١١]. كان مُحمّد أمين الزند أحد أعضاء هذه اللجنة وهو من العراق[١٢].

قدّمت هذه اللجنة ما يُقارب عشرين مشروعاً حول القانون الأساسي[١٣]، كانت المسودة المقدمة من قبل مدحت باشا التي تتألف من **(١٤٠)** مادة قانونية حظيت بنصيب وافر من المناقشات التي تم على أثرها حذف **(٢١)** مادة منها[١٤].

وبينما كانت الاستعدادات جارية لإعلان الدستور عُقد مؤتمر اسطنبول[١٥] لبحث مسألة الاضطرابات التي حدثت في صربيا والجبل الأسود، فضلاً عن بحث مسألة الإصلاحات في الدولة العثمانية، وضمان حقوق الطوائف الدينية غير المسلمة، وهو ما يُعّد تدخلاً من قبل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[١٦].

وقد عقد المؤتمر جلسته الأولى في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م للنظر في الإصلاحات الواجب إدخالها لتحسين أحوال المسيحيين في الدولة العثمانية التي كانت الدول الأوربية تطالب بها منذ مدة طويلة[١٧]، وكان عقد الجلسة الأولى لمؤتمر اسطنبول في اليوم الذي دوّت فيه أصوات المدافع إيذاناً بإعلان القانون الأساسي، فقام صفوت باشا مندوب الدولة العثمانية في هذا المؤتمر وقال: «**أيها السادة إن أصوات المدافع التي تسمعونها هي دلالة على إعلان**

القانون الأساسي من جلالة سلطاننا الأعظم وهذا القانون متكفّل بالحقوق والحرية المعترف بها لجميع رعايا الدولة العثمانية بلا استثناء، وبسبب هذه الحادثة فأعمال المؤتمر في ظني تكون لا فائدة منها»[١٨].

صدر القانون الأساسي في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م[١٩]، وقد تضمّن (١١٩) مادة، ضمنت بعضها حقوق السلطان العثماني فقد عدته المادة (٥) مقدساً وغير مسؤول[٢٠]، وجاء في المادة (٧) أن (الوكلاء) الوزراء مسؤولون أمامه ومن حق السلطان العثماني تعيينهم وعزلهم[٢١]، كما أن له الحق في عقد المعاهدات وإعلان الحرب وأن أية تحركات عسكرية بحرية أو برية مرهونة بأمره[٢٢]، وأن من حقه إصدار القوانين والأحكام وإصدار أنظمة لدوائر الدولة، كذلك من حقه دعوة المجلس العمومي أو فضُّه أو تعطيله، وحلّ مجلس «المبعوثان» عند الضرورة بشرط إجراء انتخابات جديدة كما جاء في المادة (٧)[٢٣].

ومن حقوق السلطان العثماني تعطيل القوانين المعمول بها لمدة مؤقتة إذا ما دعت الظروف إلى ذلك، كما أن من حقه نفي أي شخص يرى فيه خطراً أو إخلالاً بأمن الدولة كما ورد في المادة (١١٣)[٢٤]، كما تضمن القانون الأساسي مواد خاصة بالولايات في الدولة العثمانية، وفي وكلاء الدولة والموظفين ومجلس الأمة[٢٥].

المحور الثاني: انتخابات مجلس «المبعوثان» العثماني.

١- الانتخابات النيابية الأولى ١٨٧٧م:

نص القانون الأساسي في المادة(٤٢) على إقامة الحياة البرلمانية من خلال تأسيس مجلس عمومي يتكون من مجلسين هما الأعيان و «المبعوثين»[٢٦]. وقد أصدر السلطان عبد الحميد الثاني مرسوماً يقضي بانتخاب مجلس «المبعوثان» لإنفاذ أحكام القانون الأساسي عندما رأى إصرار الدول الأوربية على هذا الإصلاح[٢٧]. وقد حددت التعليمات التي وردت في القانون الأساسي مادة (٦٨) الشروط الواجب توفرها في الأشخاص الذين لا تحقّ لهم المشاركة في انتخابات مجلس «المبعوثان» وهي على النحو الآتي[٢٨]:

١- الذين ليسوا من تبعة الدولة العثمانية.
٢- الذين يعملون في خدمة الدول الأجنبية ويتمتعون بامتيازاتها مؤقتاً.
٣- الذين لا يجيدون لغة الدولة الرسمية (التركية).
٤- الذين لم يكملوا سنّ الثلاثين.
٥- من كان في خدمة شخص آخر في وقت الانتخابات.
٦- من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يردّ اعتباره إليه.
٧- من عُرف بسوء سيرته.
٨- من حكم عليه بالحجر ولم يتمكّن من رفعه.
٩- الذين أسقطت عنهم الحقوق المدنية.
١٠- المدعون التبعية الأجنبية.

أما عدا هؤلاء فيحق لجميع رعايا الدولة العثمانية من الذكور الاشتراك في

الانتخابات على أن تكون نسبة تمثيل أعضاء مجلس «المبعوثان» واحداً لكل (٥٠) ألف شخص كما ورد في المادة (٦٥)[٢٩]، إلا أن هذه النسبة لم تراع بل أُرسلت جداول من اسطنبول تتضمن أعداد النواب الذين ينتخبون عن كل ولاية سواء من المسلمين أو غيرهم، وقد حدد الجدول الخاص بالولايات العربية نصيب ولاية بغداد بثلاثة مقاعد اثنان منها للنواب المسلمين والمقعد الآخر لغير المسلمين، أما ولاية البصرة فحُدّد لها مقعدان للنواب المسلمين فقط[٣٠].

وقد تقرر ألا تكون الانتخابات مباشرة نتيجة للصعوبات التي كانت تواجهها الدولة العثمانية بسبب الاضطرابات في منطقة البلقان[٣١]، فقد جرى انتخاب النواب وفق نظام مؤقت ولم يتم الانتخاب عن طريق الشعب أو المنتخبين الثانويين، وإنما عن طريق مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية والأقضية باعتبارها منتخبة من قبل الشعب[٣٢]، إلا أن تلك الانتخابات لم تكن انتخابات حقيقية بالمعنى الدستوري وذلك لعدم وجود قانون دائم للانتخابات، فضلاً عن أن مجالس الإدارة في الولايات لم تكن نزيهة[٣٣]. وكانت حكومة اسطنبول هي التي تتولى تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل ولاية عثمانية[٣٤]، وكان عدد مقاعد النواب (١١٩) مقعداً، كانت حصة اليهود منها (٤) مقاعد والمسيحيين (٤٤) مقعداً، والمسلمين (٧١) مقعداً[٣٥]، وقد علل أحد الباحثين موقف الحكومة العثمانية من قبول تمثيل الطوائف الدينية غير المسلمة في مجلس «المبعوثان» نتيجة لضغط الدول الأوربية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة الحكومة العثمانية في كسب ود

هذه الطوائف إلى جانبها لتفادي نزعاتها الانفصالية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تمثيل تلك الطوائف في مجلس «المبعوثان» غير متكافئ مقارنة بعدد السكان المسلمين في بعض ولايات الدولة العثمانية[٣٦]، وقد مثل ولايات العراق خمسة نواب[٣٧].

ولما كان سكان ولاية بغداد آنذاك يبلغ (١،٦٠٤،٤٧٦) نسمة، فقد كان كل نائب من نواب بغداد يمثل (٥٣٤،٨٢٥) نسمة[٣٨]، مما يعني عدم الالتزام بمواد الدستور، خاصة المادة رقم (٦٥)[٣٩].

وقد افتتح المجلس أعماله في ١٩ آذار ١٨٧٧م في سراي طوله باغجة[٤٠] وجرت مراسيم الافتتاح بحضور السلطان عبد الحميد الثاني ورؤساء البعثات الأجنبية ورؤساء الطوائف الدينية غير المسلمة في الدولة العثمانية وعدد كبير من الوجهاء[٤١]، وقد اختتمت تلك الدورة البرلمانية بإرادة سلطانية صدرت في ٢٨ حزيران ١٨٧٧م[٤٢]، فقد أبلغ رئيس مجلس «المبعوثان» أحمد وفيق باشا النواب بانتهاء أعمال المجلس قائلاً: «**ارجعوا إلى ولاياتكم وأعيدوا الانتخابات واجتهدوا أن ترسلوا لنا مبعوثين أتم عقلاً وأكثر وقوفاً على احتياجات البلاد**»، في إشارة إلى عدم رضا السلطان عبد الحميد الثاني وحكومته عن النواب[٤٣]. علماً أن قرار حلّ المجلس قد تم استناداً إلى المادة (٧) من القانون الأساسي التي تخوّل السلطان حق حلّه بشرط إجراء انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر[٤٤].

٢ - الانتخابات النيابية الثانية عام ١٨٧٧م:

اضطرت الدولة العثمانية بسبب الحرب التي خاضتها ضد روسيا القيصرية (١٨٧٧ – ١٨٧٨م) والتي استنزفت ثروة الدولة وقوتها، إلى اتخاذ عدة إجراءات كان من بينها إجراء انتخابات جديدة لمجلس «المبعوثين» الأمر الذي يؤكد شدة وطأة الأزمة على الحكومة وسعيها إلى إيجاد حل عاجل لها[٤٥]، جرت تلك الانتخابات في شهري أيلول وتشرين الأول من عام ١٨٧٧م وفق النظام المؤقت الذي جرت عليه الانتخابات الأولى وليس وفق قانون الانتخابات الذي سنّه المجلس في دورته الأولى، وكان ضيق الوقت والأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية بسبب الحرب مع روسيا القيصرية هما السبب في ذلك[٤٦]، وكان عدد نواب الدولة العثمانية في هذه الانتخابات (١٠١) نائب[٤٧]، وقد افتتحت الدورة الانتخابية الثانية لمجلس «المبعوثين» في ١٣ كانون الأول ١٨٧٧م[٤٨].

وعندما كان مجلس «المبعوثان» مجتمعاً في ١٤ شباط ١٨٧٨م، طلب بعض النواب أن يمثل ثلاثة من الوكلاء (الوزراء) أمام المجلس للدفاع عن أنفسهم من الاتهامات الموجهة إليهم[٤٩]، خاصة بعد أن اتسعت حملة النقد في المجلس لتشمل الوزراء والقادة العسكريين وتحميلهم مسؤولية الهزيمة في الحرب مع روسيا القيصرية[٥٠]، فما كان من السلطان عبد الحميد الثاني إلا أن أصدر أمراً بحل المجلس وإخراج بعض نوابه بالقوة من اسطنبول[٥١]، ثم عمل على تعليق القانون الأساسي، إلا أن نصوصه بقيت تُنشر في السالنامة العثمانية السنوية[٥٢]، وقد علق أحد الباحثين على ذلك بالقول: «**لقد كانت**

الحرب الروسية نعمة من الله، لأنها يسّرت له عذراً لتأجيل البرلمان»[٥٣].

وقد بلغت مدة انعقاد المجلس من خلال دورتيه الأولى والثانية عشرة شهور وخمسة وعشرين يوماً، ولم يُدعَ هذا المجلس للاجتماع ثانية لمدة ثلاثين عاماً، لم تُفتح خلالها قاعة المجلس ولو لمرّة واحدة[٥٤]، كان السلطان عبد الحميد الثاني ضد العمل بالدستور، على اعتبار أن هذا فكر وافد من الغرب ولذلك كان ضد المنادين به وفي مقدمتهم مدحت باشا الذي انتقده السلطان عبد الحميد بقوله: «**لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوربا، لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراتها الأخرى، أقراص السلفات لا تصلح لكل مرض ولكل بنية، وأظن أن وصول المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بيئة قومية. كنت أظن أنها مفيدة أما الآن فإني مقتنع بضررها**»[٥٥].

المحور الثالث: الانتخابات النيابية في لواء كربلاء بعد إعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨م.

اتبع السلطان عبد الحميد الثاني بعد حل المجلس النيابي سياسة فردية تقوم على مقاومة الحريات العامة، وقد أثارت هذه السياسة المعارضة من بعض رجال السياسة والجيش الذين أخذوا يشكلون الجمعيات السرية في داخل الدولة العثمانية وخارجها، ومنها الجمعية العثمانية الحرة وجمعية الاتحاد والجمعية السرية التي توحدت جميعها سنة ١٩٠٧م تحت اسم جمعية الاتحاد والترقي واتخذت من مقدونيا[٥٦] مركزاً لنشاطها السياسي مطالبة بإعادة العمل بالدستور والنظام البرلماني، ووجهت في ٢١ تموز ١٩٠٨م كتاباً إلى الحكومة العثمانية تطلب فيه إعادة العمل بالقانون الأساسي، وإعادة مجلس «المبعوثان»[٥٧].

رفض السلطان عبد الحميد هذه المطالب، فأعلنت جمعية الاتحاد والترقي الثورة في مقدونيا، وانضمت إلى الثورة القوات العسكرية التي أرسلت إلى سلانيك[٥٨] للقضاء عليها، ونتيجة لتطور الأوضاع على هذا النحو أصدر السلطان عبد الحميد إرادة سنية بإعادة العمل بالقانون الأساسي، وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعادة انتخاب مجلس «المبعوثان» العثماني[٥٩]. ففي ٢٩ تموز ١٩٠٨م أقسم السلطان عبد الحميد يمين المحافظة على الدستور، وفي ٥ آب ١٩٠٨م شُكلت وزارة جديدة برئاسة كامل باشا الذي أصدر تعليماته للتمهيد بإجراء الانتخابات لمجلس «المبعوثان» التي بدأت في شهري تشرين الأول وكانون

الأول من عام ١٩٠٨م[٦٠]، وقد جرى تمثيل مختلف القوميات والطوائف في مجلس «المبعوثان» فكان بينهم الأتراك والعرب والكرد والأرمن والألبان والبلغار والصرب فضلاً عن المسلمين واليهود والمسيحيين والدروز[٦١]. ويبدو أن استيعاب المفهوم العام لفكرة مجلس «المبعوثان» وانتخاباته كان محصوراً على المتعلمين في مراكز المدن فقط، وخاصة بغداد والبصرة والموصل، لأن العشائر لم تكن تشارك في الانتخابات[٦٢]، أما المشكلة الأخرى، التي واجهت العرب، فهي نقص الرجال الذين تتوفر فيهم الصفات التي تؤهلهم لتمثيل مناطقهم في مجلس «المبعوثان» ومنها شرط معرفة اللغة التركية اللغة الرسمية للدولة، الأمر الذي قلل من عدد الحائزين منهم على شروط الترشيح، فأخذ سكان بعض المدن يبحثون عمن يعرف اللغة التركية، لأن معظم سكان البلاد العربية لم يكونوا يعرفون اللغة التركية معرفة جيدة[٦٣].

وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات نصّ على أن المنتخبين يلتزمون بانتخاب المبعوثين من دائرة الولاية المنسوبين إليها، إلا إنه تم تفسير ذلك بأنه لا يعني الالتزام القطعي، ولذلك سمح لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أي منطقة يشاء، وقد استغلت جمعية الاتحاد والترقي الأمر، وصارت ترشح في الولايات العربية المنتسبين إليها من الأتراك، واستغلت نفوذها المادي والمعنوي لضمان فوز هؤلاء المرشحين في الانتخابات[٦٤].

فقد حدثت بعض التدخلات في عملية الانتخابات كما حدث في لواء

العمارة التي أعيدت الانتخابات فيها، وتم استدعاء متصرف اللواء إلى بغداد للتحقيق معه[٦٥]، كما مارست جمعية الاتحاد والترقي ضغطاً على الناخبين في ولاية البصرة بعدم انتخاب أعيان البصرة وهم كل من طالب النقيب وأحمد باشا الزهير، مما أدى إلى إعادة الانتخابات في الولاية ثلاث مرات وعلى الرغم من ذلك فإن محاولات الجمعية فشلت وفاز الاثنان في الانتخابات[٦٦].

وقد انتخب عن ولاية بغداد في انتخابات عام ١٩٠٨م (٦) نواب، وكان الحاج عبد المهدي الحافظ[٦٧] النائب الوحيد عن لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني[٦٨] وفي الدورة الانتخابية الثانية عام ١٩١٢م انتخب عن ولاية بغداد (٧) نواب[٦٩]، وكان نواب لواء كربلاء كل من فؤاد الدفتري[٧٠]، ونوري بيك البغدادي[٧١].

وفي الدورة الانتخابية الثالثة عام ١٩١٤م انتخب عن ولاية بغداد (١٠) نائب، وقد مثل لواء كربلاء كلٌ من عبد المهدي الحافظ، نوري البغدادي[٧٢].

١ - لواء كربلاء والانتخابات النيابية لعام ١٩٠٨م:

جرت الانتخابات في لـواء كربلاء في شهر تشرين الأول ١٩٠٨م، ففي ٨ تشرين الأول جرت في قضاء النجف الأشرف[٧٣]، وفي ٩ تشرين الأول جرت في قضاء الهندية[٧٤]، وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٠٨م جرت في قضاء كربلاء مركز اللواء[٧٥]، وكان ممن انتخب في الدورة الأولى لمجلس «المبعوثان» في دورته الأولى لعام ١٩٠٨م عن لواء كربلاء بشكل عام هو الحاج عبد المهدي الحافظ [٧٦].

افتتحت الدورة الأولى لمجلس «المبعوثان» العثماني في يوم الخميس الموافق

١٧ كانون الأول ١٩٠٨م[٧٧]، وحضر السلطان عبد الحميد الثاني حفل الافتتاح، وألقى رئيس المابين الهمايوني (رئيس الديوان) خطاب العرش نيابة عن السلطان، وقد حاول السلطان في خطابه أن يبرر تعطيل الحياة النيابية خلال المدة السابقة، مؤكداً بأنه عازم على إدارة الدولة على أساس الدستور[٧٨]، أما الاجتماع الأول لمجلس «المبعوثان» فقد عُقد يوم السبت الموافق ١٩ كانون الأول ١٩٠٨م الساعة الثامنة والنصف صباحاً[٧٩].

أما نشاط النائب عبد المهدي الحافظ في مجلس «المبعوثان» العثماني ومواقفه[٨٠] فتمثل بتصويته على حجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء العثماني كامل باشا بسبب الاضطرابات التي وقعت في ألبانيا عام ١٩٠٩م وحدوث خلاف بين رئيس الوزراء العثماني ووزير الحربية رضا باشا حول إرسال فرقة عسكرية إلى ألبانيا[٨١]، وفي جلسة ٢٣ آذار ١٩٠٩م كان من ضمن الأعضاء الذين ناقشوا الموازنة المالية لمجلس «المبعوثان»[٨٢]، كما ناقش أيضاً قانون الموازنة المالية للدولة العثمانية في جلسات عدة ففي جلسة ١٧ نيسان ١٩٠٩م ناقش مسألة الرواتب وتنظيم أوقات دفعها وإدراجها ضمن الموازنة العامة للدولة العثمانية[٨٣]، وفي جلسة ٢٤ أيار ١٩٠٩م اشترك مع النواب العرب في مناقشة رواتب الولاة في ولايات بغداد والحجاز واليمن وآيدين، وكان من بين الأعضاء المؤيدين لإقرارها في المجلس[٨٤]، وفي جلسة ٢٥ أيار ١٩٠٩م ساهم عبد المهدي الحافظ في مناقشة الأوضاع المالية في ولاية اليمن وخاصة تخصيص راتب شهري لمعاون متصرف لواء عسير في الولاية، وقد حُدد مقدار الراتب بـ (١٥٠٠) قرش[٨٥].

وكان عبد المهدي الحافظ من بين النواب العرب الذين تصدوا لسياسة التتريك[٨٦] التي انتهجها الاتحاديون بعد عام ١٩٠٨م، ففي ١ تموز ١٩٠٩م أصدر الاتحاديون قانون التنسيقات وبموجبه تشكلت لجان في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية العثمانية، برئاسة أحد أعضاء مجلس الأعيان العثماني كرئيس أول ونائب له من أحد النواب في مجلس «المبعوثان»، وعضوية ثلاثة أشخاص من هذه الوزارات والدوائر، وكان عمل هذه اللجان هو التحري عن أوضاع جميع الموظفين المدنيين، وكان الهدف المعلن من وراء إصدار هذا القانون هو تحديث وتطوير الجهاز الإداري في الدولة العثمانية، غير أن الحقيقة كانت عملية تطهير واسعة ارتكبت خلالها أعمال مخالفة للقانون إذ تجاهل أعضاء تلك اللجان مساوئ أقربائهم وأصدقائهم، كما تساهلوا مع البعض الآخر في تطبيق القانون مقابل أخذهم الرّشا[٨٧]، إذ قام الاتحاديون في عام ١٩١٠م وبموجب هذا القانون بحملة تطهير في الجهاز الإداري الحكومي بحجة التخلص من أتباع السلطان عبد الحميد الثاني، فتم إقصاء (١٣) متصرّفاً عربيّاً وعُيّن بدلهم متصرّفون أتراك، كما تم إقصاء (١٢) موظف عربي، وإزاء هذه الإجراءات قدم عدد من النواب العرب في مجلس «المبعوثان» كان من بينهم نائب كربلاء عبد المهدي الحافظ تقريراً في نيسان ١٩١٠م طالبوا فيه بتعديل قانون التنسيقات، وضرورة الاستمرار في صرف رواتب الموظفين الذين تم إيقافهم أو إبعادهم عن ممارسة وظائفهم، لحين إيجاد وظائف جديدة لهم أو إعادتهم إلى وظائفهم السابقة[٨٨].

وفي مايس ١٩١٠م طالب عبد المهدي الحافظ بإعفاء خدم وسدنة العتبات

المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء من الخدمة العسكرية تقديراً لخدماتهم في هذه العتبات[٨٩]، ومن الجدير بالذكر أن القرعة العسكرية في بداية الأمر شملت حتى رجال الدين وطلبة العلم في الحوزات الدينية في لواء كربلاء، الأمر الذي دفع المراجع الدينية أو مجتهدي الشيعة في العراق مطالبة السلطات العثمانية في اسطنبول وبغداد بإعفاء الفقراء وطلبة العلوم الدينية وخدم العتبات المقدسة من أداء الخدمة العسكرية[٩٠].

وفي كانون الأول ١٩١٠م انتقد نائب كربلاء تصريحات والي حلب[٩١] حسين كاظم باشا التي اتهم بها أهالي الولاية بإطلاق العيارات النارية في شوارع الولاية مما أدى إلى تعكير صفو الأمن فيها، كما انتقد النائب أيضاً الإهانات التي وجهها بعض موظفي الحكومة المركزية العثمانية إلى موظفي العدلية في مركز ولاية بغداد مطالباً وزير العدل العثماني ببيان الإجراءات التي اتخذها بحقهم[٩٢].

ومن المسائل المهمة التي ناقشها النائب عبد المهدي الحافظ في مجلس «المبعوثان» هي مسألة رسوم دفن الموتى[٩٣]، إذ فرضت الدولة العثمانية رسوماً على نقل الجنائز ودفنها قرب العتبات المقدسة سميت بـ(الدفنية) أو (ترابية ارض النجف الاشرف)، وكانت مراكز الحجر الصحي الموجودة على طول الحدود العراقية–الإيرانية هي التي تفرض رسم الدخول على هذه الجثث أو الجنائز[٩٤]، وقد اختلف مقدار هذه الرسوم من مدة إلى أخرى، ففي عهد والي بغداد مدحت باشا بلغ مقدارها (١٠٠٠) قران[٩٥] في داخل سور المدينة، أما في خارجه فبلغ (١٠٠) قران[٩٦]. وفي تموز ١٨٨٠م أصدرت

الدولة العثمانية قراراً أكدت فيه أن رسم الجنائز القادمة من الخارج هو (٥٠) قرشاً، ويتم استيفاؤه من قبل دوائر الحجر الصحي الموجودة في الحدود[٩٧]، وكانت عائدات رسوم الدفن تستوفى لحساب خزينة وزارة الأوقاف العثمانية، وقد شكلت مصدراً مهماً من مصادر ميزانية الأوقاف فعلى سبيل المثال بلغ مقدارها خلال ثلاثة شهور (أيلول – تشرين الأول – تشرين الثاني) من عام ١٨٩٧م (٣٨،٢٦٠ قرشاً [٩٨].

ومن الجدير بالذكر لم تكن الرسوم التي فرضتها الحكومة العثمانية على نقل الجنائز ودفنها مقتصراً على الجثث التي تُنقل من الخارج فقط، بل شملت الرسوم أيضاً الجنائز التي يتم نقلها من داخل ولاية بغداد إلى مدينة النجف الاشرف، وقد اعترض سكان المدن الشيعية على فرض الرسوم على نقل ودفن جنائزهم، فعلى سبيل المثال في حزيران ١٩٠٧م قدم أهالي مدن خراسان (بعقوبة) والحلة والديوانية والمسيب و المحاويل خمس مذكرات بهذا الشأن إلى السلطات العثمانية من أجل إعفائهم من رسوم نقل ودفن جنائزهم[٩٩].

ونتيجة للضغوط التي مارسها الحاج عبد المهدي الحافظ نائب كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني في عام ١٩٠٩م، أصدرت الحكومة العثمانية قراراً في عام ١٩١٠م نصّ على إعفاء حاملي الجنسية العثمانية من رسوم الترابية في حالة دفن موتاهم خارج مدينة النجف الاشرف[١٠٠].

وكان النائب عبد المهدي الحافظ رئيساً للشعبة الرابعة ضمن لجنة (عرضحال) وهي إحدى اللجان الدائمة في مجلس «المبعوثان»، وقد ضمت

هذه اللجنة ثلاثة أعضاء هم نواب ألوية الموصل وأرضروم ومرعش[١٠١].

وفي شهر تشرين الثاني ١٩١١م كرمت الحكومة الإيرانية النائب عبد المهدي الحافظ بمنحه الرتبة الثانية ووساماً، وقد وافقت الحكومة العثمانية على هذا التكريم[١٠٢].

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩١٢م قدم عبد المهدي الحافظ مع عدد من النواب العرب في مجلس «المبعوثان» تقريراً إلى المجلس انتقدوا فيه الصلاحيات الواسعة لوالي بغداد ناظم باشا (١٩١٠ – ١٩١١م)[١٠٣] واتهموه بسوء استخدامها، فضلاً عن عدم اهتمامه بالزراعة في الولاية، وتقريبه لبعض شيوخ العشائر، وعدم محاسبته لقطاع الطرق مما أدى إلى انتشار الفساد في ولاية بغداد[١٠٤].

وقد استمرت أعمال الدورة الانتخابية الأولى حتى عام ١٩١٢م حينما أصدر السلطان العثماني مُحمّد رشاد الخامس إرادة سنية بحلّ المجلس بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩١٢م[١٠٥].

٢- الدورة الانتخابية الثانية عام ١٩١٢م:

شعرت جمعية الاتحاد والترقي بانهيار شعبيتها في الانتخابات الفرعية التي جرت في اسطنبول لانتخاب نائب عنها بدلاً من أحد النواب المتوفين ونجح فيها المرشح الائتلافي طاهر خير الدين، الأمر الذي زاد من حدة المعارضة في مجلس «المبعوثان» ضد الاتحاديين ففكروا بحلّ المجلس وابتدعوا فكرة تعديل المادة (٣٥) من القانون الأساسي سبباً لحلّ المجلس، وقد وافق السلطان العثماني على حلّ المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢م وبموافقة

مجلس الأعيان قرر إجراء الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ حلّ المجلس[١٠٦].

وقد أعلنت وزارة الداخلية العثمانية سلسلة من التعليمات وأرسلتها إلى الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد، وكانت تلك التعليمات تقضي بضرورة تهيئة كافة المستلزمات لإنجاح الانتخابات من صناديق وسجلات وغيرها، فضلاً عن تأكيدها على ضرورة أن يكون المرشح للانتخابات من أهالي الولاية نفسها وان يكون مسجلاً في سجلاتها أو أن يكون مقيماً فيها، وقد وضحت الوزارة أن إجراءاتها تلك جاءت لتأمين سلامة الانتخابات[١٠٧]، وفي هذه الانتخابات أيضاً قامت جمعية الاتحاد والترقي باتّباع مختلف الوسائل سواء كانت المشروعة منها أو غير المشروعة من أجل نجاح مرشحيها في الانتخابات[١٠٨].

جرت انتخابات مجلس «المبعوثان» في دورته الثانية وكانت انتخابات غير مباشرة أيضاً في لواء كربلاء في ٣٠ آذار ١٩١٢م، وكانت المقاعد المخصصة للواء في مجلس «المبعوثان» العثماني هي مقعدان فقط، وقد رشح لهذه الانتخابات (٨) أشخاص هم كلٌّ من نوري أفندي معاون مدير قوة الجاندرمة في ولاية بغداد، والمدعي العمومي في محكمة بداءة بغداد فؤاد الدفتري[١٠٩]، والحاج عبد المهدي الحافظ، والسيد مُحمّد آل الوهاب، ومدير تحريرات لواء كربلاء ودود أفندي، ورئيس مجلس البلدية في مركز اللواء سلمان أفندي، وقائممقام قضاء النجف الاشرف إبراهيم ناجي السويدي[١١٠]، والسيد قاسم آل رشـدي[١١١]. وقد تشكلت هيأة تفتيشية للإشراف على

هذه الانتخابات وكانت برئاسة سلمان عويد أفندي، وعضوية (٩) أعضاء، (٤) منهم من مجلس إدارة لواء كربلاء وهم كلٌّ من السيد مُحمّد الطباطبائي، ومُحمّد سعيد أفندي، ومُحمّد علي أفندي، وسيد احمد أفندي، و(٥) أعضاء من مجلس البلدية هم كلٌّ من حسن أفندي، وعبد علي أفندي، وثامر الموسوي، وعبد عزيز أفندي، وحسن أفندي[١١٢]. وبعد إجراء الانتخابات في مركز لواء كربلاء كانت نتائج المرشحين على النحو الآتي[١١٣]:

جدول رقم (٩)

نتائج انتخابات مجلس «المبعوثان»/ الدورة الثانية في لواء كربلاء ١٩١٢م

اسم المرشح	عدد الأصوات الحاصل عليها في الاقضية			المجموع	النتيجة
	قضاء كربلاء	النجف الاشرف	الهندية		
نوري أفندي	٢٢	١٤	٢٢	٥٨	فائز
فؤاد الدفتري	٦٥	١٤	١٧	٥٦	فائز
عبد المهدي الحافظ	١٥	١٤	١٠	٣٩	خاسر
سيد مُحمّد آل الوهاب	٩	–	٤	١٣	=
ودود أفندي	١	–	–	١	=

سلمان أفندي	١	–	–	١	=
قاسم آل رشدي	١	–	–	١	=
إبراهيم ناجي السويدي	–	–	١	١	=

وبذلك فإن نوري بيك، وفؤاد الدفتري كانا نائبي لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني في دورته الانتخابية الثانية التي بدأت أعمالها في ١٨ نيسان ١٩١٢[١١٤]. وقد حددت مهمة المجلس في تلك الدورة في حلّ الخلاف بين أعضاء المجلس السابق وحكومتين عثمانيتين متعاقبتين، ولذلك صدرت الإرادة السنية بحلّه في ٧ آب ١٩١٢م والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة[١١٥]، ولكن إجراء تلك الانتخابات تأخر بسبب الحرب في البلقان حتى بداية شهر نيسان ١٩١٤م[١١٦].

٣- الدورة الانتخابية الثالثة عام ١٩١٤م:

جرت انتخابات الدورة الثالثة في شهر نيسان ١٩١٤م في مركز لواء كربلاء، وقد تنافس في انتخاباتها ثلاثة أشخاص هم الحاج عبد المهدي الحافظ، ونوري بيك، وفؤاد الدفتري وهؤلاء الثلاثة هم نفسهم كانوا ممثلي لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» في دورتيه الأولى والثانية، وبعد إجراء الانتخابات كانت نتائجها كالآتي[١١٧]:

جدول رقم (١٠)

نتائج انتخابات مجلس «المبعوثان»/ الدورة الثالثة في لواء كربلاء ١٩١٤م

اسم المرشح	عدد الأصوات الحاصل عليها في الاقضية			المجموع	النتيجة
	قضاء كربلاء	النجف الاشرف	الهندية		
عبد المهدي الحافظ	٥٩	٢٤	٣٩	١٢٢	فائز
نوري بيك	٤٤	٢٤	٣١	٩٩	فائز
فؤاد الدفتري	١٥	–	٨	٢٣	خاسر

وقد فاز بمقعدي لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني لدورته الثالثة كل من عبد المهدي الحافظ ونوري أفندي[١١٨]، وتم افتتاح المجلس في دورته الانتخابية الثالثة يوم الخميس الموافق ١٤ مايس ١٩١٤م[١١٩]. ومن الجدير بالذكر أن بعد وفاة النائب عبد المهدي الحافظ، شغل مقعده سامي بيك بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩١٦م، وهذا النائب أيضاً لم يستمر في عمله بمجلس «المبعوثان» لغاية انتهاء الدورة الانتخابية بل قدم إعفاءه في ٨ آذار ١٩١٧م[١٢٠]، وحل محلّه النائب فوزي بيك[١٢١]

الخاتمة:

من خلال قراءة متأنية لهذا البحث يمكن استنتاج ما يأتي:

١- إن السلطان عبد الحميد لم يكن جاداً في تطبيق النظام النيابي، وظهر ذلك من خلال وقف العمل بالقانون الأساسي (الدستور)، وتعطيل البرلمان، وتأييده غير المعلن للحركة التي قامت ضد الدستور وجمعية الاتحاد والترقي.

٢- ترافقت الانتخابات البرلمانية بخلافات حول المرشحين للانتخابات والشروط الواجب توفرها فيهم، إضافة إلى تدخل جمعية الاتحاد والترقي في الانتخابات ومحاولتها إنجاح المؤيدين لها، ولا سيما من الأتراك، وكان ذلك مثار احتجاج من العرب وكثير من العناصر المعارضة لها.

٣- اتسمت سياسة الدولة العثمانية تجاه أكبر مكونات الشعب العراقي وهم الشيعة بالتمييز الطائفي في كل المجالات السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية. وليس هذا فحسب بل عملت على محاربة انتشار التشيع في مناطق العراق. وخير دليل على التهميش العثماني لشيعة العراق، أنه من مجموع (٨٠) مقعداً برلمانياً لولايات العراق في مجلس «المبعوثان» العثماني بين عامي ١٨٧٧ - ١٩١٤م، لم يكن للشيعة سوى (مقعدين) شغلهما نائب واحد في دورتين مختلفتين لعام ١٩٠٨م و١٩١٤م.

٤- فسحت الدولة العثمانية المجال لمكونات المجتمع العراقي العرقية والدينية وخاصة التي كان لها ثقل أو كثافة سكانية في العراق، للمشاركة والتمثيل في مجلس «المبعوثان» العثماني، فكانت للكرد والتركمان والشركس واليهود والمسيحيين مقاعد تتناسب مع عددهم السكاني في ولايات العراق.

بينما همشت الدولة العثمانية الشيعة من المشاركة في مجلس «المبعوثان»، وكانت المرة الوحيدة التي شارك فيها الشيعة في عام ١٩٠٨م و عام ١٩١٤م وكانت محاولة من جماعة الاتحاد والترقي لكسب تأييد الشيعة عامة ومجتهديهم خاصة. بينما استأثرت الأقلية العربية السُنية بالأكثرية من مقاعد مجلس «المبعوثان» نتيجة للتوافق الديني بينها وبين الدولة العثمانية.

٥- دارت المناقشات في البرلمان العثماني حول أوضاع الدولة العثمانية، وكيفية إصلاح أوضاعها المتردية، وقد كان للنائب المهدي الحافظ دورٌ بازرٌ في مختلف القضايا ليس في ولاية بغداد فقط بل في ولايات أخرى كاليمن وحلب. وطالب بحقوق العرب في الوظائف والتعليم وإدارة شؤون بلادهم، لاسيما بعد أن اتبع الاتحاديون سياسة التتريك وإبعاد العرب عن الوظائف الهامة في الدولة، وتحسين أوضاع البلاد التعليمية، والصحية، والاقتصادية.

الملاحق

ملحق رقم (١)

التوزيع الديني والمذهبي لمقاعد الولايات العراقية في مجلس «المبعوثان» العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م.

الانتخابات	الديانة/ الطائفة	عدد نواب الولايات العراقية			المجموع	النسبة
		بغداد	البصرة	الموصل		
١٩٠٨م	المسلمون السُنة	٤	٥	٤	١٣	٨١،٢٥٪
	المسلمون الشيعة	١	–	–	١	٦،٢٥٪
	المسيحيون	–	–	١	١	٦،٢٥٪
	اليهود	١	–	–	١	٦،٢٥٪

١٩١٢م	المسلمون السُنة	٧	٨	٨	٢٣	٪٩٥،٨
	المسلمون الشيعة	–	–	–	–	٪٠
	المسيحيون	–	–	–	–	٪٠
	اليهود	١	–	–	–	٪٤،٢
١٩١٤م	المسلمون السُنة	٩	١٢	٨	٢٩	٪٩٠،١
	المسلمون الشيعة	١	–	–	١	٪٣،١٣
	المسيحيون	–	–	١	١	٪٣،١٣
	اليهود	١	–	–	١	٪٣،١٣

ملحق رقم (٢)

التوزيع العرقي لمقاعد الولايات العراقية في مجلس «المبعوثان» العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤.

الانتخابات	القومية	عدد نواب الولايات العراقية			المجموع	النسبة
		بغداد	البصرة	الموصل		
١٩٠٨م	العرب	٥	٥	٢	١٢	٧٥٪
	الكرد	١	–	١	٢	١٢،٥٪
	التركمان	–	–	٢	٢	١٢،٥٪
	شركس	–	–	–	–	٠٪
	الأتراك	–	–	–	–	٠٪
١٩١٢م	العرب	٤	٦	٥	١٥	٦٢،٥٪
	الكرد	١	٢	١	٤	١٦،٧٪
	التركمان	١	–	٢	٣	١٢،٥٪
	شركس	٢	–	–	٢	٨،٣٪
	الأتراك	–	–	–	–	٠٪

١٩١٤م	العرب	٤	١١	٤	١٩	٪٥٩،٣٧
	الكرد	١	١	٢	٤	٪١٢،٥
	التركمان	١	–	٣	٤	٪١٢،٥
	شركس	٤	–	–	٤	٪١٢،٥
	الأتراك	١	–	–	١	٪٣،١٣

ملحق رقم (٣)

عدد مقاعد الطوائف الدينية في ولايات العراق ونسبة تمثيلها في مجلس «المبعوثان» ١٩٠٨ – ١٩١٤م.

الديانة/ الطائفة	انتخابات ١٩٠٨م	انتخابات ١٩١٢م	انتخابات ١٩١٤م	المجموع الكلي	النسبة
المسلمون السُنة	١٣	٢٣	٢٩	٦٥	٪٩٠،٣
المسلمون الشيعة	١	–	١	٢	٪٢،٧٧
المسيحيون	١	–	١	٢	٪٢،٧٧
اليهود	١	١	١	٣	٪٤،١٦

ملحق رقم (٤)

عدد مقاعد القوميات في ولايات العراق ونسبة تمثيلها في مجلس «المبعوثان» ١٩٠٨ - ١٩١٤م.

القومية	انتخابات ١٩٠٨م	انتخابات ١٩١٢م	انتخابات ١٩١٤م	المجموع الكلي	النسبة
العرب	١٢	١٥	١٩	٤٦	٪٦٣،٩
الكرد	٢	٤	٤	١٠	٪١٣،٩
التركمان	٢	٣	٤	٩	٪١٢،٥
الشركس	-	٢	٤	٦	٪٨،٣
الأتراك	-	-	١	١	٪١،٤

صورة رقم (١)

الحاج عبد المهدي الحافظ نائب كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م (١٢٢).

الهوامش

١. السلطان مراد بن السلطان عبد المجيد (١٨٤٠ – ١٩٠٤م) اعتلى كرسي العرش عام ١٨٧٦م، كان متعلماً متقناً للغة الفرنسية، اتفق معه أعضاء جمعية (تركيا الفتاة) للانقلاب على حكم السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦م)، لأنهم رأوا فيه وسيلة لتحقيق أهدافهم فأعلموه بموعد الانقلاب إلا إن الانقلابين اضطروا إلى تقديم موعد الانقلاب يوماً واحداً دون إخبار الأمير مراد بذلك، وعندما نجح الانقلاب جاء إليه احد الانقلابين ليخبره بنجاح الانقلاب إلا إن الأمير مراد ارتعب رعباً شديداً لظنه انه جاء ليقتاده إلى السلطان عبد العزيز مما أدى إلى اختلال أعصابه ومداركه العقلية، وتسبب انتحار السلطان عبد العزيز بتفاقم جنونه، وقد دام حكمه ٩٣ يوماً فقط. لمزيد من التفصيل ينظر: إبراهيم بيك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، (القاهرة: ٢٠٠٤)، ص ٣٦٧.

٢. مدحت باشا (١٨٢٢ – ١٨٨٣م) وُلد في اسطنبول ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة، ثم والياً على نيش في بلغاريا، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ – ١٨٧٢م). شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦م، عُين والياً في سوريا للمدة (١٨٧٩ – ١٨٨٠م)، ثم والياً على آيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦م) التي أُتُّهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣م. لمزيد من التفصيل ينظر: يوسف كمال بيك حتاته وصديق الدملوجي، مدحت باشا حياته مذكراته محاكمته، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٢).

٣. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ط٣، (بيروت: ١٩٩٤)، ص ٢٥٥ – ٢٥١.

٤. أورخان مُحمّد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط١، مكتبة دار الأنبار، (الرمادي: ١٩٨٧)، ص ٧٩ – ٨٠.

٥. عبد الحميد بن السلطان عبد المجيد: ولد في عام ١٨٤٢م، تعلم القراءة والكتابة ودرس اللغة العربية، وسع من اطلاعاته وصار يُجيد اللغة العربية والفارسية والفرنسية والانكليزية والألمانية وأحياناً الروسية فضلاً عن التركية، من هواياته مناقشة العلماء ومناظرة المشايخ وجمع الكتب النادرة وممارسة فن الرسم. بويع سلطاناً في ١ أيلول ١٨٧٦م واتخذ من قصر يلدز مقراً له. في عام ١٩٠٨م قام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب ضده، واشترطوا عليه العمل والتقيد بالدستور (القانون الأساسي) فوافق على ذلك. خُلع في عام ١٩٠٩م من قبل الاتحاديين ونُفي إلى سلانيك مدة ثلاثة أعوام لينقل بعدها إلى اسطنبول عام ١٩١٢م ليبقى تحت الحراسة المشددة حتى أواخر أيامه، وفي عام ١٩١٨م اشتد مرضه ليتوفى في ١٠ شباط ١٩١٨م. لمزيد من التفصيل ينظر: أورخان مُحمّد علي،

المصدر السابق، ص ص ٨٣ – ٩٣، ٣٣٥ – ٣٤٦، مُحمّد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ط١، دار الفكر، (دمشق: ٢٠٠٤).

٦. هيأة التحرير، عبد الحميد الثاني في أول شبابه، مجلة الهلال، ج٩، السنة ١٧، ١٩٠٩، ص ٥٢٢.

٧. مُحمّد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، (بيروت: ١٩٧٧)، ص ٣٢٦.

٨. أورخان مُحمّد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

٩. كان من بين أعضاء تلك اللجنة كلٌّ من الصدر الأعظم مدحت باشا، ووزير العدل أحمد جودت باشا، ووزير الأعمال العامة شارور باشا، ووزير الضرائب كفا باشا، ووزير بلا وزارة نامق باشا. فضلاً عن قدري باشا، ضياء باشا، عابدين باشا، نامق كمال باشا، سميح باشا، عزيز باشا، اسماعيل باشا، عصام يعقوب أفندي، مُحمّد صاحب باشا، أحمد أسد أفندي،أحمد حلمي باشا، مصطفى خير الله أفندي، عمر حلمي أفندي، يانكو أفندي. لمزيد من التفصيل ينظر: Robert Devereux, The First Ottoman Constitutional Period, The Johns Hopkins Press, (Baltimore: 1963), p 259

١٠. عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس «المبعوثان» العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤م، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٦)، ص ٢٦.

١١. أورخان مُحمّد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

١٢. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦، موقف جماعة الأهالي منها، ط١، منشورات مكتبة المثنى، (بغداد: ١٩٨٣)، ص ١٤.

١٣. أورخان مُحمّد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

١٤. قدري قلعجي، مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، (بيروت: ١٩٥١)، ص ٢، عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٦.

١٥. عُقد في اسطنبول في ١٣ كانون الأول ١٨٧٦م بحضور وزير خارجية الدولة العثمانية، وأعضاء عن كلٌّ من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية والنمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا، بهدف الحفاظ على مصالح رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين. وقد صدرت عن المؤتمر عدة مقترحات أو قرارات رفضتها الدولة العثمانية. لمزيد من التفصيل ينظر: مُحمّد فريد بيك المحامي، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

١٦. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٩.

١٧. يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الحابي، ج٢، ط٣، دار الطباعة، (دمشق: ١٩٨٥)، ص ١٥٩ – ١٦٠.

١٨. روحي الخالدي المقدسي، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مجلة الهلال (مصر)، ج٣، السنة ١٧، ١٩٠٨، ص ١٣٥.

١٩. جوستين ماكارثي، سياسة الإصلاح العثماني، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، السنة ١١، العددان ٤٥ – ٤٦، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٨٨.

٢٠. القانون الأساسي، طُبع بنفقة أمين الخوري، مطبعة الأدبية، (بيروت: ١٩٠٨)، ص ٤.

٢١. المصدر نفسه، ص ٤.
٢٢. المصدر نفسه، ص ٤.
٢٣. المصدر نفسه، ص ٤.
٢٤. المصدر نفسه، ص ٢١.
٢٥. المصدر نفسه، ص ٥ – ٢٢.
٢٦. المصدر نفسه، ص ٩.
٢٧. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٤٣.
٢٨. القانون الأساسي، ص ١٣.
٢٩. المصدر نفسه، ص ١٣.
٣٠. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٤٥ – ٤٦.
٣١. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، (القاهرة: ١٩٩٣)، ص ٢٣٥.
٣٢. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٤٤.
٣٣. لمزيد من التفصيل حول طريقة الانتخابات ينظر: عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٤٤.

34. Robert Devereux, Op.cit, p 124.

٣٥. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٣٥.

36. Hasan Kayali, Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire 1876 – 1919, Middle East Studies, Vol. 27, No. 3, Aug., 1995, p 267.

٣٧. هم كلٌّ من عبد الرحمن الباجه جي، و عبد الرزاق أفندي الشيخ قادر، ومناحيم دانيال عن ولاية بغداد. وعن ولاية البصرة كلٌّ من عبد الرحمن أفندي الزهير، مُحمّد أفندي العامر. ينظر: حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٥.

38. Robert Devereux, Op.cit, p 139 – 140.

٣٩. القانون الأساسي، ص ١٣.
٤٠. مُحمّد لطفي جمعة، حياة الشرق دوله وشعوبه وماضيه وحاضره، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة: ١٩٣٢)، ص ٢٤١، ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان، ط١، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٦)، ص ١٥.
٤١. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٤٩، يوسف آصاف، المصدر السابق، ص ١٦٢.

42. Robert Devereux, Op.cit, 206.

٤٣. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٥٦.
٤٤. القانون الأساسي، ص ٤ – ٥.
٤٥. روحي الخالدي المقدسي، المصدر السابق، ص ١٤٢ – ١٤٣.
٤٦. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٥٧.

٤٧. كان نواب ولاية بغداد كلٌّ من رفعت بيك الحاج أحمد، عبد الرزاق أفندي الشيخ قادر، و مناحيم دانيال. ينظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥)، ص ٣٣، عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٥٧.

48. Enver Ziya Karal, Non – Muslim Representatives in the First Constitutional Assembly, 1876 – 1877, Search in: Benjamin Braude, Bernard Lewis, Christians and Jews in the Ottoman Empire, Vol 1, Holmes & Meler Publishers, INC, (London: No dated), p 394.

٤٩. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

٥٠. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٦١.

٥١. شاكر أفندي الحنبلي، تلخيص التاريخ العثماني المصور، ط١، مطبعة الترقي، المكتبة الهاشمية، (د. م: ١٣٣١هـ)، ص ١٤٣.

٥٢. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٦٣.

٥٣. أرنست أ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي، قدم له وراجعه نقولا زيادة، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: ١٩٦٠)، ص ٤٤.

٥٤. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط٢، (بيروت: ١٩٦٠)، ص ٩٩.

٥٥. مُحمّد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط٣، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ١٩٩١)، ص ٨٠.

٥٦. من المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في شرق أوروبا، وانفصلت عنها قبيل الحرب العالمية الأولى، وهي الآن موزعة بين اليونان وبلغاريا، إضافة إلى القسم المستقل الذي كان يتبع يوغسلافيا ويحمل اسم مقدونيا. ينظر: شمس الدين سامي، قاموس الأعلام، آلتنجي جلد، مهران مطبعة سي (استانبول: ١٣١٦)، ص ٤٣٦٢.

٥٧. مُحمّد حرب، المصدر السابق، ص ٧٤.

٥٨. سلانيك: مدينة تقع شرق أوريا كانت تشكل مركزاً إدارياً لولاية تسمى باسمها وهي ولاية سلانيك، وهي الآن إحدى المدن اليونانية. كانت ولاية سلانيك في عام ١٩١١م تتألف من (٣) ألوية، و(٢٥) قضاء، و(٢٧) ناحية و (١٧٦١) قرية. ينظر: سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٧، سنة هجرية ١٣٢٩، التمش التنجي سنة، در سعادت، سلانيك مطبعة سي، ص ٦٦٨، شمس الدين سامي، المصدر السابق، دردنجي جلد، ص ٢٥٩٢ – ٢٥٩٦.

٥٩. حسن قايالي، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ – ١٩١٨)، ترجمة فاضل جتكر، قدمس للنشر والتوزيع، ط١، (دمشق: ٢٠٠٣)، ص ٩٤ وما بعدها.

60. M. S. Anderson, The Great Powers and the Near East 1774 – 1923, (London: 1970), p 150.

٦١. ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ١١٠.

٦٢. صدى بابل، العدد ٧، ٣ آذار ١٩١٢.
٦٣. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م دار طلاس، ط١، (دمشق: ١٩٩١)، ص ١٠٨.
٦٤. الاتحاد العثماني، العدد ٢٥، ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٨م، ص١.
٦٥. العمران، العدد ٦٢٧، مج ٤، ج٤١، السنة ١٥، ٢٥ تشرين الثاني ١٩١١م.
٦٦. حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٤١ – ٤٢.
٦٧. ولد في كربلاء ونشأ في أسرة عربية تُنسب إلى قبيلة خفاجة. وخلال القرن التاسع عشر الميلادي هاجر جد الأسرة الأعلى حافظ من بلدة الشطرة إلى كربلاء. درس عبد المهدي الحافظ في كربلاء وأخذ العروض عن الشاعر الشيخ كاظم الهر، وتعلم اللغات التركية والفارسية والفرنسية، كان من أعيان كربلاء وتجارها، أديباً شاعراً. عُيّن رئيساً لبلدية المدينة في عام ١٩٠٧م، توفي في كربلاء في شباط ١٩١٦م ودفن فيها. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ج٣٩، مطبعة الإنصاف، (بيروت: ١٩٥٦)، ص ١٦٨، سلمان هادي آل طعمة، شعراء من كربلاء، ج١، مطبعة الآداب، (النجف: ١٩٦٦)، ص ٢٢٩ – ٢٣٠، مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، تقديم جليل العطية، ج١، ط، دار الحكمة، (لندن: ١٩٩٤)، ص ٨٢.
٦٨. سالنامة ثروت فنون، ايكنجي سنة ١٣٢٦ رومية، جامع ومحرري اسماعيل صبحي ومُحمّد فؤاد، (استانبول: ١٣٢٧)، ص ٣٨.
٦٩. مجلس مبعوثان، ايكنجي دورة انتخابية ٥ نيسان ١٣٢٨/ ٢٣ تموز ١٣٢٨، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٣٢)، ص ٢.
٧٠. خليل فؤاد بن إسماعيل حقي، ولد في بغداد في ٦ حزيران ١٨٦٢م، وقد درس على أساتذة خصوصيين، وعُيّن عضواً في محكمة البداءة ثم محكمة الاستئناف في بغداد عام ١٨٨٩م. ثم أجيز في الحقوق وعُيّن معاوناً للمدعي العام في لواء الديوانية عام ١٨٩٤م، ومعاوناً للمدعي في لواء كربلاء بين عامي ١٨٩٨ – ١٩٠٣م. سافر في عام ١٩٠٥م إلى اسطنبول وبقي فيها ثلاثة أعوام وبعد عودته الى بغداد تم تعيينه مدعياً في لواء العمارة ثم بغداد، كما عُيّن رئيساً لمحكمة الجزاء في لواء كربلاء ثم بغداد. في عام ١٩١٢ انتخب نائباً عن لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» العثماني، وفي عام ١٩١٤م انتخب نائباً عن لواء بغداد في المجلس المذكور. غادر العراق إلى اسطنبول عام ١٩١٧م ولم يرجع حتى عام ١٩٢١م فتم تعيينه محافظاً لبغداد في حزيران ١٩٢٢م. وفي عام ١٩٢٤م انتخب نائباً عن لواء الدليم في المجلس التأسيسي العراقي، وفي تموز ١٩٢٥ صار عضواً في مجلس الأعيان العراقي. توفي في بغداد في ٢٣ آذار ١٩٢٧م. ينظر: مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، دار الورّاق للنشر، ط١، (لندن: ١٩٩٧)، ص ٩١ – ٩٢.
٧١. نوري بيك البغدادي: من ضباط الجاندرمة في ولاية بغداد، وحينما أعلن عن إعادة العمل بالدستور العثماني عام ١٩٠٨م انضم إلى حزب الاتحاد والترقي، واخذ يحرر المقالات باللغة التركية

في الصحف البغدادية التي صدرت آنذاك بتوقيع مستعار هو (ماجد عون الرفيق)، وصار رئيس تحرير القسم التركي من جريدة الزهور التي صدرت في بغداد عام ١٩٠٩م. انتخب نائباً عن لواء كربلاء في مجلس «المبعوثان» في عامي ١٩١٢م و١٩١٤م. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انصرف إلى العمل التجاري وسافر إلى القفقاس واستقر هناك. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ط١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٤)، ص ٢٩٦.

٧٢. مجلس مبعوثان، اوجنجي دورة انتخابية ١ مايس ١٣٣٠/ ٢١ كانون أول ١٣٣٤، رسمي عمومي فهرستدر، مطبعة سنده طبع ابدلمشدر، (استانبول: ١٣٣٥)، ص ٤ – ٨.

٧٣. النجف الأشرف: قضاء يرتبط بلواء كربلاء، ولاية بغداد، استُحدِث إدارياً في عام ١٨٦٩م واحتفظ القضاء بدرجته الإدارية حتى نهاية العهد العثماني، يحد القضاء من جهة الشمال قضاء كربلاء، ومن الشرق قضائي الهندية والشامية، ومن الجنوب والغرب بادية الشامية. والنجف لغة يعني مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد، ويكون في بطن الوادي، وقد يكون ببطن من الأرض، وجمعه نجاف، أو هي أرض مستديرة مشرفة على ما حولها. والنجف محركة التل. وبهاء المسناة، ومسناة بظاهر الكوفة تمنع ماء السيل أن يعلو مقابرها ومنازلها، ونجفة الكثيب «. وبهذا فإن التسمية يراد بها الأرض المرتفعة أو التي فيها غلظ. وقيل في اسمها أيضاً أن النجف كان جبلاً عظيماً وهو الذي قال عنه ابن نوح (j) (سآوي إلى جبل يعصمني من الماء)، ولم يكن على وجه الأرض جبلٌ مثله فأوحى الله إليه... يا جبل أيعتصم بك مني فتقطع قطعاً إلى بلاد الشام وصار رملاً دقيقاً، وصار بعد ذلك بحراً عظيماً وكان يسمى ذلك البحر (ني) ثم جف بعد ذلك فقيل (ني جف) فسمي بـ (نيجف) ثم صار بعد ذلك يسمونه نجف لأنه كان أخف على ألسنتهم. صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤، ص ٢٠٢، بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ – ١٣٢٣، ص ٢٨٦. جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ط٢، مطبعة الأضواء، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ٩.

٧٤. الهندية: قضاء يرتبط بلواء كربلاء، ولاية بغداد تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م واحتفظت المدينة بدرجتها الإدارية حتى نهاية الحكم العثماني للعراق. يحدها من جهة الشمال قضاء كربلاء، ومن الشرق قضاء الحلة، ومن الجنوب والجنوب الشرقي قضاء الشامية، ومن الجنوب والغرب قضاء النجف الاشرف. سميت بذلك لوقوع أراضيها على ضفتي نهر الهندية الذي أنفق على حفره المهراجا الهندي آصف الدولة جد النواب إقبال الدولة عام ١٧٩٣م لإيصال الماء إلى مدينة النجف الاشرف فنسبت إليه. صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦هـ، ص ٢٠٢، سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٨٢، فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري ١٧٩٩ – ١٩٢٠، ج١، دار الأرقم للطباعة، (الحلة: ٢٠٠٧).

٧٥. تقويم وقايع، العدد ١٨، برنجي سنة، ٢٢ رمضان ١٣٢٦هـ/ ٥ تشرين الأول ١٣٢٤ر. م.

٧٦. عباس العزاوي، المصدر السابق، ج٨، ص ١٦٥ – ١٦٦.
٧٧. تقويم وقايع، العدد ٦٨، برنجي سنة، ٢٤ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٥ كانون الأول ١٣٢٤ر. م.
٧٨. مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، عني بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه إبراهيم الواعظ، (الموصل: ١٩٤٨)، ص ٢٣٩.
٧٩. تقويم وقايع، العدد ٧٠، برنجي سنة، ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٧ كانون الأول ١٣٢٤ر. م.
٨٠. لمزيد من التفصيل عن دور عبد المهدي الحافظ في مجلس «المبعوثان» العثماني. ينظر: تقويم وقايع، العدد ٢٣٨، برنجي سنة، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٩ مايس ١٣٢٥ر. م، تقويم وقايع، العدد ٢٤٣، برنجي سنة، ٢٧ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٣ حزيران ١٣٢٥ ر.م، تقويم وقايع، العدد ٢٤٤، برنجي سنة ٢٨ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ: ٤ حزيران ١٣٢٥ر. م، تقويم وقايع، العدد ٢٥٠، برنجي سنة، ٥ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ ١٠ حزيران ١٣٢٥ر. م، تقويم وقايع، العدد ٢٥١، برنجي سنة، ٦ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ ١١ حزيران ١٣٢٥ر. م، تقويم وقايع، العدد ١٤٩، برنجي سنة، ٢٠ صفر ١٣٢٧هـ/ ٢٨ شباط ١٣٢٤ر. م، تقويم وقايع، العدد ١٦٠، برنجي سنة، ٢ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ١١ مارت ١٣٢٥ر. م.
٨١. تقويم وقايع، العدد ١٢٧، برنجي سنة، ٢٧ محرم ١٣٢٧هـ/ ٦ شباط ١٣٢٤ ر. م.
٨٢. تقويم وقايع، العدد ١٦٢، برنجي سنة، ٤ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ١٣ مارت ١٣٢٥ر. م.
٨٣. تقويم وقايع، العدد ١٨٨، برنجي سنة، ٣٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ٨ نيسان ١٣٢٥ر. م، تقويم وقايع، العدد ٢١٢، برنجي سنة، ٢٦ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ/ ٣ مايس ١٣٢٥ر. م.
٨٤. تقويم وقايع، العدد ٢٢٨، برنجي سنة، ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ١٩ مايس ١٣٢٥ر. م.
٨٥. تقويم وقايع، العدد ٢٢٩، برنجي سنة، ١٣ جمادي الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٠ مايس ١٣٢٥ر. م.
٨٦. سياسة التتريك: هو مصطلح يطلق على عملية تحويل أشخاص ومناطق جغرافية من ثقافاتها الأصلية إلى التركية بطريقة قسرية غالباً.رضا العطار، دور المرجعية الشيعية في التطورات السياسية والاجتماعية أبان الاحتلال العثماني للعراق من كتاب فيه مصادر مختلفة. www.islamicbooks.inf
٨٧. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٦٤.
٨٨. المصدر نفسه، ص ٢١٨ – ٢١٩.
٨٩. المصدر نفسه، ص ١٩٣.
٩٠. ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ – ١٨٧٦)، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، إشراف وتقديم زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٣١٩ – ٣٢٠.
٩١. ولاية حلب: ولاية عربية – عثمانية مركزها مدينة حلب، في شهر كانون الثاني ١٨٦٦م طبق فيها قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م. يحدها من الشمال ولاية سيواس، ومن الشمال الشرقي ولاية معمورة العزيز، ومن الشرق ولاية ديار بيكر ومتصرفية دير الزور، ومن الجنوب والجنوب الغربي ولاية سوريا، ومن الغرب ولاية أدنة والبحر المتوسط. تقع الولاية فلكياً بين خطي الطول

٣٣،٣٠ – ٣٧ شرقاً، ودائرتي العرض ٣٥،٢٩ – ٣٨،٣٦ شمالاً. بلغت الوحدات الإدارية التابعة لولاية حلب في عام ١٩٠٨م (٣) ألوية، و(٤٨) قضاء، و(٦٤) ناحية، و(٤٠٤٢) قرية. ينظر: تقويم وقايع، العدد ٨٢٩، ٢٨ شعبان ١٢٨٢هـ، سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ، دفعة ٢١، ص ١٧٢، سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦هـ، سنة هجرية سنة مخصوصدر، اوتوز دردنجي سنة، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر، ص ٥٠٥.

٩٢. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٦٨.

٩٣. مجلس مبعوثان، برنجي دورة اجتماعية، ٤ كانون أول سنة ١٣٢٤ – ٥ كانون ثاني ١٣٢٧ ر. م، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٢٨)، ص ٣٠٩.

٩٤. ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٣٥.

٩٥. قران: عملة إيرانية (قران ناصر شاه)، كانت في العراق خلال عقد الستينيات وأوائل عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر للميلاد تعادل (٤) قروش عثمانية تقريباً، وعادلت (٣) قروش عثمانية في البصرة عام ١٨٨٧م، وفي ١٩٠٦م عادلت قرشين عثمانيين في البصرة أيضاً. ينظر: حسين مُحمّد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩–١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٧.

٩٦. مُحمّد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ – ١٢٨٩هـ) – (١٨٦٩ – ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م، ص ١٣٧.

٩٧. ج. ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة في مكتب أمير دولة قطر، ج٦، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ٣٣٨٣.

98. BOA. EV. d/28948/1315.

99. BOA. DH. MKT. 2835/45/18. Ca.1327.

١٠٠. الرقيب، العدد ١٣٩، ٨ تموز ١٣٢٦ ر، م.

١٠١. تقويم وقايع، العدد ٧١١، اوجنجي سنة، ١ محرم ١٣٢٩هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٣٢٦ر. م.

١٠٢. تقويم وقايع، العدد ٩٨٠، دردنجي سنة، ٢٩ ذو القعدة ١٣٢٩هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٣٢٧ر. م.

١٠٣. لمزيد من التفصيل عن حكم الوالي ناظم باشا في ولاية بغداد، ينظر: نضر علي أمين الشريف، إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠ – ١٩١١، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٠، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٤ – ١٥٠.

١٠٤. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٦٨ – ١٦٩.

١٠٥. تقويم وقايع، العدد ١٠٢٨، دردنجي سنة، ٣٠ محرم ١٣٣٠هـ/ ٧ كانون الثاني ١٣٢٧ ر. م.

١٠٦. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٩٥.

١٠٧. الزوراء، العدد ٢٣٤٦، ٢٨ صفر ١٣٣٠هـ.

١٠٨. عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٩٦.

١٠٩. تقويم وقايع، العدد ١١٠٥، دردنجي سنة، ١ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ/ ٧ نيسان ١٣٢٨ر. م.

١١٠. ناجي السويدي: هو إبراهيم ناجي بن يوسف بن نعمان بن مُحمّد سعيد بن أحمد بن عبد الله السويدي، ولد في بغداد في ٢٢ آذار ١٨٨٢م، درس في مدارسها الإعدادية، واخذ العلوم العربية عن محمود شكري الآلوسي وغيره، سافر إلى اسطنبول ودرس في كلية الحقوق ونال إجازتها عام ١٩٠٥م، ثم دخل دورة المدرسة الملكية بعد عام ١٩٠٨م ونال شهادة الاختصاص في الإدارة والسياسة. عُيّن مدعياً عاماً لمحكمة اليمن بين عامي ١٩٠٦ – ١٩٠٧م، ورئيساً لمحكمة التجارة في البصرة عام ١٩٠٨م، وقاضياً في محكمة استئناف بغداد في عام ١٩١٠م، ثم محكمة استئناف الموصل عام ١٩١١م. بعدها عمل في الإدارة فتم تعيينه قائممقاماً لقضاء الكاظمية، ثم في قضاء النجف عام ١٩١٢م، وقضاء الهندية عام ١٩١٣م. وفي عام ١٩١٤م صار مفتشاً إدارياً في وزارة الداخلية العثمانية، وقد انتدب في عام ١٩١٨م للتفتيش في ولايات سوريا وحلب وبيروت. وقد شغل مناصب وزارية وإدارية مختلفة في الدولة العراقية المعاصرة منها وزيراً للعدلية عام ١٩٢١م، و وزيراً للداخلية عام ١٩٢٢م، كما انتخب عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عن لواء بغداد عام ١٩٢٤م، وكان له دورٌ بارزٌ في تاريخ العراق المعاصر من خلال تسنمه مناصب مختلفة سواء كانت في السلطة التشريعية أو التنفيذية. توفي في ١٨ آب ١٩٤٩م. لمزيد من التفصيل ينظر: مير بصري، أعلام السياسة، ج١، ص ١٣٣ – ١٣٥.

١١١. الزوراء، العدد ٢٣٥٣، ١٨ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ.

١١٢. المصدر نفسه.

١١٣. المصدر نفسه.مجلس مبعوثان، ايكنجي دورة انتخابية، ص ٤.

١١٤. تقويم وقايع، العدد ١١٩٧، دردنجي سنة، ٢٣ شعبان ١٣٣٠هـ/ ٢٤ تموز ١٣٢٨ ر. م.

115. Hasan Kayali, Op.cit, p 278.

١١٦. الزوراء، العدد ٢٤٤٩، ٢١ ربيع الأول ١٣٣٢هـ.

١١٧. مجلس مبعوثان، اوجنجي دوره انتخابية، ص ٨.

١١٨. تقويم وقايع، العدد ١٨١٧، آلتنجي سنة، ١٩ جمادى الآخرة ١٣٣٢هـ/ ٢ مايس ١٣٣٠ ر. م.

١١٩. مجلس مبعوثان، اوجنجي دوره انتخابية، ص ٨.

١٢٠. سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، شركة مطبعة الأديب البغدادية، ط٤، (بغداد: ٢٠٠٠)، ص ١٩٠.

121. Ihsan Gunes, Turk Parlamento Tarihi, (Eskisehir: 1997), p 284.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة:

1. BOA. EV. d/28948/1315.
2. BOA. DH. MKT. 2835/45/18. Ca.1327.

ثانياً: الوثائق العثمانية المنشورة:

١. القانون الأساسي، طُبع بنفقة أمين الخوري، مطبعة الأدبية، (بيروت: ١٩٠٨).

٢. مجلس مبعوثان، اوجنجي دورة انتخابية ١ مايس ١٣٣٠/ ٢١ كانون أول ١٣٣٤، رسمي عمومي فهرستدر، مطبعة سنده طبع ابدلمشدر، (استانبول: ١٣٣٥).

٣. مجلس مبعوثان، ايكنجي دورة انتخابية ٥ نيسان ١٣٢٨/ ٢٣ تموز ١٣٢٨، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٣٢).

٤. مجلس مبعوثان، برنجي دورة اجتماعية، ٤ كانون أول سنة ١٣٢٤ – ٥ كانون ثاني ١٣٢٧ ر. م، مطبعة عامرة، (استانبول: ١٣٢٨).

٥. الصحيفة الرسمية العثمانية (تقويم وقايع) وعلى النحو الآتي:

- تقويم وقايع، العدد ٨٢٩، ٢٨ شعبان ١٢٨٢هـ.
- تقويم وقايع، العدد ١٨، برنجي سنة، ٢٢ رمضان ١٣٢٦هـ/ ٥ تشرين الأول ١٣٢٤ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٦٨، برنجي سنة، ٢٤ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٥ كانون الأول ١٣٢٤ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٧٠، برنجي سنة، ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٧ كانون الأول ١٣٢٤ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٢٧، برنجي سنة، ٢٧ محرم ١٣٢٧هـ/ ٦ شباط ١٣٢٤ ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٤٩، برنجي سنة، ٢٠ صفر ١٣٢٧هـ/ ٢٨ شباط ١٣٢٤ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٦٠، برنجي سنة، ٢ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ١١ مارت ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٦٢، برنجي سنة، ٤ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ١٣ مارت ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٨٨، برنجي سنة، ٣٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/ ٨ نيسان ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢١٢، برنجي سنة، ٢٦ ربيع الآخر ١٣٢٧هـ/ ٣ مايس ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٢٨، برنجي سنة، ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ١٩ مايس ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٢٩، برنجي سنة، ١٣ جمادي الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٠ مايس ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٣٨، برنجي سنة، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٢٩ مايس ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٤٣، برنجي سنة، ٢٧ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/ ٣ حزيران ١٣٢٥ ر.م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٤٤، برنجي سنة ٢٨ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ: ٤ حزيران ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٥٠، برنجي سنة، ٥ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ ١٠ حزيران ١٣٢٥ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٢٥١، برنجي سنة، ٦ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ ١١ حزيران ١٣٢٥ر. م.

- تقويم وقايع، العدد ٧١١، اوجنجي سنة، ١ محرم ١٣٢٩هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٣٢٦ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ٩٨٠، دردنجي سنة، ٢٩ ذو القعدة ١٣٢٩هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٣٢٧ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٠٢٨، دردنجي سنة، ٣٠ محرم ١٣٣٠هـ/ ٧ كانون الثاني ١٣٢٧ ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١١٠٥، دردنجي سنة، ١ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ/ ٧ نيسان ١٣٢٨ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١١٩٧، دردنجي سنة، ٢٣ شعبان ١٣٣٠هـ/ ٢٤ تموز ١٣٢٨ ر. م.
- تقويم وقايع، العدد ١٨١٧، آلتنجي سنة، ١٩ جمادى الآخرة ١٣٣٢هـ/ ٢ مايس ١٣٣٠ ر. م.

٦. الحوليات العثمانية:

- سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ، دفعة ٢١.
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤.
- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٧، سنة هجرية ١٣٢٩، التمش التنجي سنة، در سعادت، سلانيك مطبعة سي.

بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ – ١٣٢٣.

سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦هـ، سنة هجرية سنة مخصوصدر، اوتوز دردنجي سنة، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر.

سالنامة ثروت فنون، ايكنجي سنة ١٣٢٦ رومية، جامع ومحرري اسماعيل صبحي ومُحمّد فؤاد، (استانبول: ١٣٢٧).

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١. حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

٢. مُحمّد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ – ١٢٨٩هـ) – (١٨٦٩ – ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

١. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، (القاهرة: ١٩٩٣).

٢. أرنست أ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي، قدم له وراجعه نقولا زيادة، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: ١٩٦٠).

٣. أورخان مُحمّد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط١، مكتبة دار الأنبار، (الرمادي: ١٩٨٧).

٤. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م دار طلاس، ط١، (دمشق: ١٩٩١).

٥. ج. ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة في مكتب أمير دولة قطر، ج٦،

مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).
٦. جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ط٢، مطبعة الأضواء، (بيروت: ٢٠٠٩).
٧. حسن قايالي، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ – ١٩١٨)، ترجمة فاضل جتكر، قدمس للنشر والتوزيع، ط١، (دمشق: ٢٠٠٣).
٨. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦، موقف جماعة الأهالي منها، ط١، منشورات مكتبة المثنى، (بغداد: ١٩٨٣).
٩. حسين مُحمّد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩–١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠).
١٠. ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ – ١٨٧٦)، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، إشراف وتقديم زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠٠٨).
١١. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط٢، (بيروت: ١٩٦٠).
١٢. ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨).
١٣. سلمان هادي آل طعمة، شعراء من كربلاء، ج١، مطبعة الآداب، (النجف: ١٩٦٦).
١٤. شاكر أفندي الحنبلي، تلخيص التاريخ العثماني المصور، ط١، مطبعة الترقي، المكتبة الهاشمية، (د. م: ١٣٣١هـ).
١٥. سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، شركة مطبعة الأديب البغدادية، ط٤، (بغداد: ٢٠٠٠).
١٦. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، ج٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥).
١٧. عصمت برهان عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس «المبعوثان» العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤م، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٦).
١٨. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ط٣، (بيروت: ١٩٩٤).
١٩. فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري ١٧٩٩ – ١٩٢٠، ج١، دار الأرقم للطباعة، (الحلة: ٢٠٠٧).
٢٠. قدري قلعجي، مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، (بيروت: ١٩٥١).
٢١. ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان، ط١، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٦).
٢٢. محسن الأمين، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ج٣٩، مطبعة الإنصاف، (بيروت: ١٩٥٦).

٢٣. مُحمّد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط٣، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ١٩٩١).
٢٤. مُحمّد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، (بيروت: ١٩٧٧).
٢٥. مُحمّد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ط١، دار الفكر، (دمشق: ٢٠٠٤).
٢٦. مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، عني بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه إبراهيم الواعظ، (الموصل: ١٩٤٨).
٢٧. مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، تقديم جليل العطية، ج١، ط، دار الحكمة، (لندن: ١٩٩٤).
٢٨. ـــ، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، دار الورّاق للنشر، ط١، (لندن: ١٩٩٧).
٢٩. ـــ، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ج٢، ط١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٤).
٣٠. يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الحابي، ج٢، ط٣، دار الطباعة، (دمشق: ١٩٨٥).
٣١. يوسف كمال بيك حتاته وصديق الدملوجي، مدحت باشا حياته مذكراته محاكمته، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: ٢٠٠٢).

خامساً: الكتب باللغة العثمانية (التركية):

١. شمس الدين سامي، قاموس الأعلام، دردنجي جلد، مهران مطبعة سي، (استانبول: ١٣١١).
٢. قاموس الأعلام، آلتنجي جلد، مهران مطبعة سي (استانبول: ١٣١٦).

سادساً: الكتب باللغات الأجنبية:

1. Enver Ziya Karal, Non – Muslim Representatives in the First Constitutional Assembly, 1876 – 1877, Search in: Benjamin Braude, Bernard Lewis, Christians and Jews in the Ottoman Empire, Vol 1, Holmes & Meler Publishers, INC, (London: No dated).

2. Ihsan Gunes, Turk Parlamento Tarihi, (Eskisehir: 1997).

3. M. S. Anderson, The Great Powers and the Near East 1774 – 1923, (London: 1970).

4. Robert Devereux, The First Ottoman Constitutional Period, The Johns Hopkins Press, (Baltimore: 1963).

سابعاً: البحوث والدراسات باللغتين العربية والأجنبية:

١. جوستين ماكارثي، سياسة الإصلاح العثماني، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، السنة

١١، العددان ٤٥ – ٤٦، بيروت، ٢٠٠٠.
٢. روحي الخالدي المقدسي، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مجلة الهلال (مصر)، ج٣، السنة ١٧، ١٩٠٨.
٣. نضر علي أمين الشريف، إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠ – ١٩١١، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٠، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
4. Hasan Kayali, Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire 1876 – 1919, Middle East Studies, Vol. 27, No. 3, Aug., 1995.

ثامناً: الصحف:

١. الاتحاد العثماني، العدد ٢٥، ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٨م.
٢. الرقيب، العدد ١٣٩، ٨ تموز ١٣٢٦ ر، م.
٣. الزوراء، العدد ٢٣٤٦، ٢٨ صفر ١٣٣٠هـ.
٤. الزوراء، العدد ٢٣٥٣، ١٨ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ.
٥. الزوراء، العدد ٢٤٤٩، ٢١ ربيع الأول ١٣٣٢هـ.
٦. صدى بابل، العدد ٧، ٣ آذار ١٩١٢.
٧. العمران، العدد ٦٢٧، مج ٤، ج٤١، السنة ١٥، ٢٥ تشرين الثاني ١٩١١م.